

مالية
٢٠٠٥

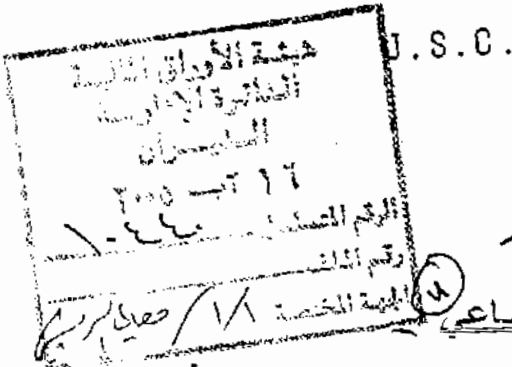
بنك الإنماء الصناعي
INDUSRIAL DEVELOPMENT BANK



٢٨٢٢ ٠٥ ٠٨ ١٦ ٠٩ ١٠

الرقم : إق/١٠/٥/٤٧٩٩

التاريخ : ٢٠٠٥/٨/١٠



الموضوع : بنك الإنماء الصناعي

معالي وزير المالية الأكرم
عمان

تحية طيبة وبعد : ٢٠٠٥ - ٨ - ٢٣ - INDV - DISCLOSURE

عطفًا على لقاءنا بمعاليكم صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٥/٨/١ بحضور مدير عام بنك الإنماء الصناعي معالي السيد مروان عوض وما تم من مناقشة أوضاع البنك وضرورة تصحيح مساره ليبقى مؤسسة ناجحة تمتد الاقتصاد الأردني بالدعم والعون من خلال إيجاد حل إستراتيجي لوضع ومستقبل البنك وفي هذا الصدد نرفق لكم ملفًا مختصرًا عن بنك الإنماء الصناعي والذي يتضمن الأمور التالية :-

أولاً : لمحة عن بنك الإنماء الصناعي :-

يحكم البنك قانون خاص وبموجب هذا القانون فإن له شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ولا يخضع لقانون البنك المركزي ويقوم البنك بتقديم القروض لقطاعي الصناعة والسياحة فقط وتعتبر أمواله وحقوقه كأموال الخزنة العامة ولا يجوز إلغاء البنك أو تصفيته إلا بقانون .

ثانياً : رأسمال البنك وتركيبته :-

أن رأسمال البنك المدفوع بمبلغ ٢٤ مليون دينار مقسم على ٢٤ مليون سهم وأسهمه تقسم إلى نوعين :-

أسهم عادية وعددها ٢٧٧٥٠٠٠ تساهم بها الحكومة وتشكل ١١,٥٦٣% من رأسماله .

أسهم ممتازة وعددها ٢١٢٢٥٠٠٠ يساهم بها القطاع الخاص وتشكل ٨٨,٤٣٧% من رأسماله .

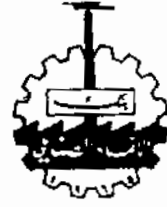


- ٢ -

- ثالثاً : أسماء أعضاء ممثلي مجلس الإدارة الحاليين :-
- علماً بأن الحكومة ومؤسساتها العامة ممثلة بأربعة مقاعد في مجلس إدارة البنك من أصل عشرة أعضاء وفق التالي :-
- البنك المركزي .
 - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .
 - وزارة التخطيط .
 - وزارة الصناعة والتجارة .

- رابعاً : الامتيازات الحكومية الممنوحة للبنك ، حيث :-
- تضمن الحكومة الأرباح بنسبة ٦% سنوياً (ما يعادل ١٢٧٣٥٠٠ دينار) في حال خسارة البنك أو عدم تحقيق هذه النسبة كأرباح .
 - الحكومة لا تستفيد من أية أرباح يحققها البنك إلا إذا زادت عن ١٠% .
 - تضمن الحكومة القيمة الاسمية للأسهم في حال تصفية البنك .
 - تضمن الحكومة القروض الخارجية الممنوحة للبنك .
 - لم يدفع البنك خلال الأربعين عاماً الماضية أي ضرائب دخل أو ضرائب أخرى .
 - البنك معفى من الرسوم والطوابع على جميع معاملاته .

- خامساً : الميزانيات العمومية للبنك للسنوات من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤
- والتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٠٤ والتي تشير إلى :-
- ١- البنك حقق صافي ربح لعام ٢٠٠٤ مقداره ٣,٤٨ مليون دينار مقابل خسائر لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ٩,١٨ مليون دينار .
 - ٢- بلغت حقوق المساهمين كما في نهاية عام ٢٠٠٤ ما مقداره ٤٦,٤٨ مليون دينار مقابل مبلغ ٣٦,٥٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٠ .



- ٣ -

- سادساً : المراحل والإجراءات التي تمت لإعادة هيكلة بنك الإنماء الصناعي :-
- قام البنك بدراسة جميع التوصيات والبدائل التي تقدم بها المستشارون الدوليون (DFC) .
 - قام مجلس الإدارة بتقييم جميع هذه التوصيات والبدائل وتم أخذ قرار إستراتيجي بأن البنك لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه .
 - قدم البنك مشروع قانون معدل لقانون بنك الإنماء الصناعي وتم تقديمه ورفعته إلى رئاسة الوزراء ليصار إلى تمريره كقانون مؤقت بعد أن وافق عليه مجلس إدارة البنك والهيئة العامة فيه وبعد أن اطلع عليه وزير المالية ووافق عليه وبعد أن روجع في ديوان التشريع ورفع إلى اللجنة القانونية الوزارية وتم مناقشته برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء وزير العدل/رئيس اللجنة وذلك بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٥ .
 - مر الوقت قبل أن يتم تمرير القانون بالرغم من الجهود التي بذلت في حينه .
 - قدم البنك تنفيذاً لتوجيهات الرئاسة الجليلة خطة لإعادة هيكلة البنك على مدى الثلاث سنوات الماضية .
 - نفذ البنك جميع بنود ومتطلبات إعادة الهيكلة ومن أبرزها :-
 - استقطاب كفاءات من البنوك التجارية لجميع إدارات التمويل والقروض والتمويل التاجيري .
 - حوسبة جميع أعماله بأنظمة جديدة وتجهيزات حديثة كالمعمول بها لدى البنوك التجارية .
 - إلزام البنك بجميع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي للبنوك التجارية فيما يتعلق بإعداد المخصصات والفوائد المتعلقة وغيرها على الرغم من عدم خضوعه لتعليمات البنك المركزي .
 - إعادة تنظيم دوائره وعملياته بإشراف مستشارين وخبراء دوليين .
 - أخذت الهيئة العامة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٥ توصية بتكليف مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والاتصالات مع الحكومة لإلغاء قانون البنك ومنحه رخصة بنك تجاري لأسباب تتعلق بفتح المجال للبنك لممارسة كافة الأعمال المصرفية وتخفيض العبء الحكومي والخزينة وإخضاع البنك لقانون البنك المركزي وانتهاء عصر البنوك المتخصصة وفقدان البنك لتنافسيته وتحرير الاقتصاد وتحرير مصادر تمويل البنك والإسجام مع توجه الحكومة للخصخصة .

بنك الإنماء الصناعي
INDUSRIAL DEVELOPMENT BANK



- ٤ -

ومما ذكر أعلاه يتضح أن مجلس إدارة البنك وهيئته العامة وانطلاقاً من النظرة الإستراتيجية على أوضاعه والرغبة في تجنيب البنك أية مشكلات مستقبلية ما زال يعمل ما باستطاعته لإيجاد الحل المناسب لوضع البنك في ظل جاهزيته في الوقت الحاضر للانتقال السريع والفوري إلى عمل البنوك التجارية عند أخذ القرار .

وانطلاقاً من ذلك وتنفيذاً لتوصيات الهيئة العامة فقد قمنا بمراجعة البنك المركزي والاتصال به أكثر من مرة لبحث البدائل المتاحة أمام البنك والتي تتمثل في الدمج مع بنوك أخرى قائمة أو تحويل البنك إلى بنك تجاري .

كما عرضنا الأمر على معالي رئيس هيئة التخصصية ومعاليكم وذلك للمساعدة في الوصول إلى الحل الإستراتيجي المنشود لوضع بنك الإنماء الصناعي والإتفاق على الآلية اللازمة للسير في ذلك علماً بأن ذلك يستوجب إلغاء قانون البنك وإخضاعه للقوانين التي تخضع لها البنوك التجارية .

أملين أن نصل من خلالكم إلى ما يحقق ذلك في أسرع وقت ممكن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،



رئيس مجلس الإدارة

نسخة إلى :-

- معالي محافظ البنك المركزي .
- معالي رئيس هيئة التخصصية .
- معالي رئيس هيئة الأوراق المالية .

لمحة عن بنك الإنماء الصناعي

- يحكم البنك قانون خاص يسمى قانون بنك الإنماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ وبموجب هذا القانون فإن له شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ولا يخضع لقانون البنك المركزي ويكون رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .
- بنك الإنماء الصناعي شركة مساهمة ينطبق عليها قانون الشركات المعمول به في المملكة ما لم يرد نص على خلاف ذلك بموجب قانونه أو في أنظمة البنك وتعليماته .
- يقوم البنك بتقديم القروض لقطاعي الصناعة والسياحة فقط .
- مجلس إدارة البنك هو صاحب الحق في تحديد وتقرير السياسة العامة للبنك ووضع الأنظمة الداخلية الضرورية .
- تعتبر أموال البنك وحقوقه كأموال الخزانة العامة وحقوقها وله حق الامتياز في كافة ديونه ومطالبه .
- للبنك حق الاقتراض من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية وتكفل الحكومة القروض الخارجية وفوائدها إذا طلب منها ذلك .
- يتمتع البنك بالعديد من الامتيازات الحكومية (واردة لاحقاً) .
- لا يجوز إلغاء البنك أو تصفيته إلا بقانون وفي حال تصفية البنك توزع موجوداته على أسهم وتدفع أولاً قيمة الأسهم الممتازة على أن لا يقل ما يصيب السهم الواحد عن قيمته الاسمية .

- رأس مال بنك الإنماء الصناعي وتركيبته

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين

الاسم	الجهة
سعادة السيد مفلح عقيل	ممثل القطاع الخاص
عطوفة السيد "محمد سعيد" شاهين	ممثل البنك المركزي الأردني
سعادة السيد سعيد التسل	ممثل القطاع الخاص
سعادة السيد عبد الحليم الحياوي	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
أمين عام وزارة التخطيط	ممثل وزارة التخطيط
أمين عام وزارة الصناعة والتجارة	ممثل وزارة الصناعة والتجارة
سعادة المهندس تيسير وهبه	ممثل القطاع الخاص
سعادة السيد ماهر الناصر	ممثل غرفة صناعة الأردن
سعادة السيد حسن أبا ذر حسين	ممثل مصرف الراجحي
سعادة السيد سالم برقان	ممثل البنك العربي

١

الامتيازات الحكومية الممنوحة للبنك

- تضمن الحكومة الأرباح بنسبة ٦% سنوياً (ما يعادل ١٢٧٣٥٠٠ دينار) في حال خسارة البنك أو عدم تحقيق هذه النسبة كأرباح .
- الحكومة لا تستفيد من أية أرباح يحققها البنك إلا إذا زادت عن ١٠% وفي حال زيادتها عن ١٠% فإن الحكومة تستفيد من فائض الأرباح التي تزيد عن ١٠% بنسبة مساهمتها .
- تضمن الحكومة القيمة الاسمية للأسهم في حال تصفية البنك .
- تضمن الحكومة القروض الخارجية الممنوحة للبنك (يبلغ رصيد هذه القروض حالياً ٦,٣٦٤,٠٩٠ دينار) .
- لم يدفع البنك خلال الأربعين عاماً الماضية أي ضرائب دخل أو ضرائب أخرى في حين تصل نسبة الضرائب المدفوعة من قبل البنوك التجارية إلى ٣٥% من صافي أرباحها .
- البنك معفى من جميع الرسوم والرخص والتكاليف الأخرى من أي نوع كان سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وعائدة للخزينة العامة أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية الأخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد سواء كانت تتناول رأسمال البنك أو أمواله الاحتياطية أو دخله أو أرباحه أو العقارات التي يملكها أو أمواله المنقولة وكافة معاملاته وكفالاته ، وينطبق هذا الإعفاء أيضاً على معاملات القروض التي يمنحها أو يعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسم الطوابع المستحقة على العقود أو المستندات الناشئة ومعاملات التأمين وعقد الرهن وفكه وتنفيذه وغير ذلك .

المراحل والإجراءات التي تمت لإعادة هيكلة بنك الإتماء الصناعي

- قام البنك بدراسة جميع التوصيات والبدائل التي تقدم بها المستشارون الدوليون (DFC) .
- قام مجلس الإدارة بتقييم جميع هذه التوصيات والبدائل وتم أخذ قرار استراتيجي بأن البنك لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه .
- قدم البنك مشروع قانون معدل لقانون بنك الإتماء الصناعي وتم تقديمه ورفعته إلى رئاسة الوزراء ليصار إلى تمريره كقانون مؤقت بعد أن وافق عليه مجلس إدارة البنك والهيئة العامة فيه وبعد أن أطلع عليه وزير المالية ووافق عليه وبعد أن روجع في ديوان التشريع ورفع إلى اللجنة القانونية الوزارية وتم مناقشته برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء وزير العدل/رئيس اللجنة وذلك بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٥ .
- مر الوقت قبل أن يتم تمرير القانون بالرغم من الجهود التي بذلت في حينه .
- قدم البنك تنفيذاً لتوجيهات الرئاسة الجليلة خطة لإعادة هيكلة البنك على مدى الثلاث سنوات الماضية .
- نفذ البنك جميع بنود ومتطلبات إعادة الهيكلة ومن أبرزها :
 - استقطاب كفاءات من البنوك التجارية لجميع إدارات التمويل والقروض والتمويل التاجيري .
 - حوسبة جميع أعماله بأنظمة جديدة وتجهيزات حديثة كالمعمول بها لدى البنوك التجارية
 - التزام البنك بجميع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي للبنوك التجارية فيما يتعلق بإعداد المخصصات والفوائد المعلقة وغيرها على الرغم من عدم خضوعه لتعليمات البنك المركزي .
 - إعادة تنظيم دوائره وعملياته بإشراف مستشارين وخبراء دوليين .
- أخذت الهيئة العامة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٥ توصية بتكليف مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والاتصالات مع الحكومة لإلغاء قانون البنك ومنحه رخصة بنك تجاري لأسباب تتعلق بفتح المجال للبنك لممارسة كافة الأعمال المصرفية وتخفيض العبء الحكومي والخزينة وإخضاع البنك لقانون البنك المركزي وانتهاء عصر البنوك المتخصصة وفقدان البنك لتنافسيته وتحرير الاقتصاد وتحرير مصادر تمويل البنك والانسجام مع توجه الحكومة للخصخصة .
- يعمل مجلس الإدارة حالياً على تنفيذ توصية الهيئة العامة وقد أرسل كتاب لمعالي وزير المالية رقم إ.ق/١٠/٥/٢٦٢٤ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٣ بخصوص ذلك ونسخة منه لهيئة الأوراق المالية .